

## التحديات الداخلية والإقليمية وتداعياتها الإستحقاقات المقبلة صعبة والرهان على التسوية

عندما يقال ان لبنان ليس بلدا معزولا عن محيطه ويتأثر بتداعياته الايجابية منها والسلبية، فان هذا الكلام ليس انشائيا او نوعا من الترف الفكري والتنظير المجاني، لان كل التحديات التي تواجه البلد يتداخل فيها الواقع القائم من موجات الخارج المتلاحقة ان كانت متلازمة او انسيابية هادئة



مجلس الوزراء مجتمعاً في القصر الجمهوري.

في تقييم الواقع الاقتصادي، السياسي والامن، في ظل التحديات الداخلية والإقليمية والاستحقاقات المتوقعة، تبرز في لبنان وجهتا نظر مختلفتان في مقارنة مآل الامور. الامر الذي يؤشر على خطورة ما ينتظر البلد من صعوبة محققة في التعامل مع موجبات التزم تنفيذها، وتحديد معالجة ازمته الاقتصادية التي تلقي بظلالها على الواقع المالي والتطورات الاقليمية والدولية، بحيث تبرز طروحات يلها السواد، وتتناقض مع نصوص كرسها الدستور في مقدمته التي من دونها يفقد روحه ومبرر وجوده، منها موضوع اللاجئين الفلسطينيين في ظل صفقة القرن التي تبقيهم حيث هم او الانتقال الى اي وجهة الا فلسطين المحتلة.

بعد اقرار موازنة العام 2019 ونشرها في الجريدة الرسمية، تعود الى الواجهة الاستحقاقات الادارية، السياسية والاقتصادية، وكلها استحقاقات محفوفة بحدي التوافق او الخلاف، ولكل حد سلبياته، الا ان التوافق يبقى المعبر الامن الموصل الى تعزيز الاستقرار السياسي بما يسهل اكثر الاستمرار في تثبيت الاستقرار الامني وحماية السلم الاهلي، وهذا ما تتم قراءته من خلال كيفية التعامل مع عناوين اربعة: ادارية، سياسية، اقتصادية وامنية، وكلها تركز على التوافق السياسي.

في الاستحقاقات الادارية هناك موضوع التعيينات، حيث توجد نظرتان مختلفتان للاصدقاء، فريق الاقوياء في الحكومة الذين يعتبرون ان لهم اختيار الاشخاص لملء الشواغر، وهي كثيرة، اي نوع من توزيع الحصص، والفريق الثاني، الاقلية في مجلس الوزراء الذي يرفض هذا الامر ويعمد الى طرح اعتماد آلية التعيينات والكفايات وشعارات لا يتجاوز معها الفريق الاول.

هذا الصراع بين الفريقين قد يؤدي الى تعطيل التعيينات، وبالتالي اول استحقاق اداري امام الحكومة سيواجه بالتخريب من داخلها،

ومشاركة كل الجالسين الى طاولتها، وخصوصا اذا نظرنا الى عدد من الامثلة، ابرزها تعطيل تعيين نواب حاكم مصرف لبنان بسبب الصراع على الحصص، وعلى كل نائب من نواب الحاكم لمن يتبع ومن حصة من؟ على الرغم من ان هؤلاء يغلب عليهم صفة الاختصاص وهذه الوظائف غير ميسرة، لكن تعيينهم ميسر. وهذا ينسحب على التعيينات القضائية، وهي من اخطر التعيينات. هنا ثمة وجهتا نظر، الاولى تقول بملاء الشغور في المراكز الاربعة الاساسية وهي: المدير العام لوزارة العدل، رئيس مجلس شورى الدولة، المدعي العام التمييزي، ورئيس هيئة التشريع والاستشارات. والثانية بوجوب اجراء تشكيلات قضائية واسعة تبدأ من رئيس مجلس القضاء الاعلى، مروراً بكل المواقع والوظائف القضائية. كذلك هناك التعيينات الاخرى منها رؤساء مجالس الادارة للمؤسسات العامة واعضاؤها، والتي يظهر تباين حولها ايضا في وجهات النظر.

في خلاصة المواقف، ثمة احتمال بالخلاف ايضا حول اول الاستحقاق، وهو الاستحقاق الاداري، وحول كيفية مقارنته والتعامل معه ما قد يؤدي الى التعطيل.

في الاستحقاقات والتحديات السياسية، نحن امام طريق غير مريح، لا بل مزروع بالالغام، لان الجميع وصلوا الى خيارات دخلت فيها التطورات الخارجية بتأثيراتها وتداعياتها ضمن الوقائع الداخلية ومفاجاتها. الامثلة كثيرة، تكفي الاشارة الى بعضها: النأي بالنفس، العلاقة مع سوريا وملف النازحين، العلاقة مع الجمهورية الاسلامية الايرانية، السياسات الاميركية في عهد الرئيس الحالي دونالد ترامب والمتمثلة بصفقة القرن، وهنا يتجلى الصراع الاقليمي والدولي.

تعتبر صفقة القرن من اخطر التحديات. صحيح اننا في لبنان اعلنا رفضنا لها، لكن تداعياتها علينا كبيرة جدا بسبب وجود اللاجئين الفلسطينيين، ووفق الصفقة المطروحة والتي يسوق لها مستشار البيت الابيض جاريد كوشنر، فان مصير



مما يضع لبنان امام صعوبة تحديد اي خيار سيسلك.

وياللاسف، فإن الخلاف الداخلي لا يؤشر على الاتفاق حول هذه التحديات الاساسية التي تنتظرنا، لذلك سيكون هناك تباين شبه دائم في وجهات النظر بين الافرقاء السياسيين، وما جرى ويجري حاليا في لبنان على الصعيدين السياسي والحكومي من خلاف حول مواضيع داخلية كانت سهلة الحل والقرار سابقا، وكأنها تمهيد للخلاف لاحقا حول القضايا الكبيرة عند اوان طرحها.

يعتقد اصحاب وجهات النظر المتعارضة، ان الاستحقاقات والتحديات الاقتصادية هي الهم من التحديين الاداري والسياسي، لانها ستتمس المجتمع اللبناني في العمق وبكل مكوناته. في التحدي الاقتصادي هناك وجهتا نظر ولا يوجد اتفاق في البلد حول اي وجهة نذهب، فخطة النهوض الاقتصادي التي اعدتها شركة ماكينزي تواجه اعتراضات كبيرة، الى حد القول عنها انها مجرد افكار وثمره افكار اخرى اهم.

اما مقررات مؤتمر سيدر الذي يعتبر محليا كما دوليا، خشبة الخلاص المرتبقة، كون الاستثمارات الخارجية ستأتي لتنفيذ مشاريع تطرحها الدولة اللبنانية. في ظل التباين في وجهات النظر الداخلية والنقاش الداخلي الحاد، فان السؤال الذي يتردد: اية دولة ستغامر بضمان شركاتها للمجيء والاستثمار في ما تعرضه الدولة اللبنانية من مشاريع؟ وبالتالي ستكون لدينا مشكلة في تسهيل مقررات سيدر.



اجتماع الرؤساء الثلاثة.

اما "أم الصبي" في سيدر، اي الدولة الفرنسية، فان سفيرها في لبنان برونو فوشيه وموفديها الذين يحضرون تباعا وبلا انقطاع، يسألون: وماذا بعد؟ اعطونا ادلة ملموسة حتى نقتنع بأن سيدر سينفذ، والرئيس الفرنسي ايمانويل ماكرون اجل زيارته الى لبنان مرتين لانه يربطها بموضوع سيدر. ثمة انقسام حاد حول مواضيع اقتصادية داخلية، ابرزها الخصخصة، والمشاركة بين القطاعين العام والخاص، فيما يكمن السبب في الحاجة الى الاستقرار السياسي لان الولوج الى خيارات نوعية تحتاج الى تأمين استقرار سياسي حقيقي وليس ظرفيا، والا فلن يتشجع القطاع الخاص على الدخول في استثمارات اساسية في لبنان.

ينقسم المناخ القائم راهنا الى اراذتين: - ارادة تريد فعلا الوصول الى نتيجة ولو على مراحل.

- ارادة اخرى لا تريد للعهد الحالي تحقيق اي انجاز من الاستحقاقات والتحديات الانفة الذكر. هنا تكمن المشكلة التي ستواجه النصف الثاني من ولاية العهد الحالي، وهل الحكومة القائمة التي وصفها رئيس الجمهورية العماد ميشال عون بأنها حكومة العهد الاولى جديرة بأن تحمل الوصف الذي اطلق عليها، مع كل الاستحقاقات التي لم تجزها والخلافات الداخلية؟

الجواب عن هذا السؤال يعيدنا الى التسوية السياسية الرئاسية، فاذا صمدت هذه التسوية فان كل التحديات الادارية والاقتصادية والسياسية والامنية يمكن السيطرة عليها وادارتها بشكل آمن. لكن اذا لم تصمد كل هذه التحديات ستعرض للاهتزاز والزعزعة بشكل او باخر، علما ان المفتاح هو التسوية السياسية، والتي يوافق عنوانها القوى السياسية الرئيسية، وثمره رغبة عامة بصمودها يقابلها عمل مقصود وغير مقصود لمنع ذلك. لا بد من الاشارة الى انه من مصلحة طرفين اساسيين عدم اهتزازها: الرئيس سعد الحريري وتكتل لبنان القوي، واستطرادا رئيس الجمهورية. اما الطرف الثالث الذي لا مصلحة له باهتزاز التسوية ولا اعتبارات مختلفة نسبيا، فهو حزب الله الذي سيضغط لابقائها وايجاد الحلول المناسبة، حتى لو كانت اولية ومرحلية للنقاط التي تباين وجهات النظر من حولها. لذلك، فان التحديات كثيرة ونتائج موجهتها غير مضمونة.